مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (4)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (4) 2017

واقع النشاط الزراعي في محافظة اللاذقية (2005-2014م)

الدكتور ابراهيم احمد سعيد*

فاتن فريد محمد **

(تاريخ الإيداع 9 / 4 / 2017. قبل للنشر في 24 / 7 / 2017)

□ ملخّص □

تعد قضية الأمن الغذائي بأبعادها الاقتصادية والفنية والاجتماعية من القضايا التي تلقى اهتماماً واسعاً، وترتبط هذه القضية ارتباطاً وثيقاً بالقطاع الزراعي، لذلك تحتل الزراعة مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول، لاسيما الدول النامية ومنها سورية، وبالرغم من النجاح الكبير الذي حققه القطاع الزراعي في سورية عبر مسيرته التنموية المتواصلة، فقد برز في السنوات الأخيرة العديد من المتغيرات المحلية والدولية حاملة في طياتها الكثير من التحديات التي ينبغي مواجهتها والتعامل معها بالآليات المناسبة . لذلك يهدف هذا البحث إلى إظهار واقع الإنتاج النباتي والحيواني في محافظة اللاذقية، والتعرف على أهم المقومات الطبيعية والبشرية المتوفرة للقطاع الزراعي، والوقوف على المعوقات والمشكلات التي يعاني منها وإيجاد الحلول المناسبة له للوصول إلى أفضل الطرق لزيادة الانتاج الزراعي في محافظة اللاذقية، بما يسهم في دعم الأمن الاقتصادي في سورية ككل حتى تستطيع السير قدماً نحو تحقيق أهداف التنمية الزراعية، وتوفير الأمن الغذائي لسكانها لاسيما في ظل الأزمة الحالية التي تعاني منها.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، الأمن الغذائي، التنمية الزراعية، محافظة اللاذقية.

* أستاذ – قسم الجغرافية- كلية الآداب – جامعة دمشق – سورية.

** طالبة دراسات عليا (دكتوراه)- قسم الجغرافية – كلية الآداب – جامعة دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (4)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (4) 2017

The reality of agricultural activity in Lattakia (2005-2014)

Dr. Ebrahim A. Saeed*
Faten .F. Muhammad**

(Received 9 / 4 / 2017. Accepted 24 / 7 / 2017)

□ ABSTRACT □

Food security including its economic, technical and social dimensions is considered to be one of the issues that received wide attention, this food security issue is closely related to the agricultural sector, therefore agricultural sector occupies a very important position in the economics of countries, especially developing countries, including Syria. the agricultural sector has achieved a great success in Syria during its ongoing development, but recently many local and international changes has appeared. These changes had a lot of challenges that must be treated with suitable mechanisms . So This research aims to show the reality of plant and animal production in Latakia, and to acknowledge the most important human and natural components ingredients that are available in agricultural sector, this research aims to find out obstacles and problems that agricultural sector suffers from, and to find perfect solutions for them. It also aims to discover the best way to increase Agricultural Productions in latakia. and that contributes to achieving the agricultural development in Syria providing people of Syria , the food security In addition to economic one .especially in this crisis that gripped Syria.

Key words: the agricultural sector, food security, agricultural development, Lattakia

***Professor, Department of Geography, college of Literatur, University of Damascus, Damascus, Syria.**
****postgraduate student Department of Geography, college of Literatur, University of Damascus, Damascus, Syria.**

مقدمة:

تقع محافظة اللاذقية في غربي سورية، شاغلة الجزء الشمالي من إقليم الساحل السوري بمساحة تصل إلى نحو 2296.89 كم2، وتقسم المحافظة إدارياً إلى أربع مناطق هي اللاذقية والحفة وجبلة والقرداحة (المصور رقم 1)، يمثل القطاع الزراعي في محافظة اللاذقية إلى جانب قطاع السياحة القاطرة الرئيسة التي تضمن تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة، وبمعنى آخر فإن قطاع الزارعة هو المكون الإنتاجي الرئيس في المحافظة ويحظى باهتمام متزايد لأن الزراعة ما زالت تشكل المرتكز الأساسي للبنيان الاقتصادي، وستظل كذلك في المستقبل ولاسيما في زمن تعد فيه مشكلة الأمن الغذائي من أهم المشكلات التي تواجه الدول النامية ومنها قطرنا العربي السوري (الدروبي، 2000م، ص205) وخصوصاً في ظل الأزمة الحالية التي يعيشها، مع العلم أن الزراعة في سورية قبل عام 2011م تمكنت من تغطية الاحتياجات الناتجة عن زيادة السكان بمعدل أربعة أضعاف، مما حسّن درجة الاكتفاء الذاتي من القسم الأكبر من المواد الغذائية الرئيسة (الحسن،2005م، ص4). ولذلك سنحاول في هذا البحث تسليط الضوء على واقع النشاط الزراعي في محافظة اللاذقية، وتبيان مدى توفر المقومات اللازمة لزيادة الإنتاج النباتي والحيواني فيها.

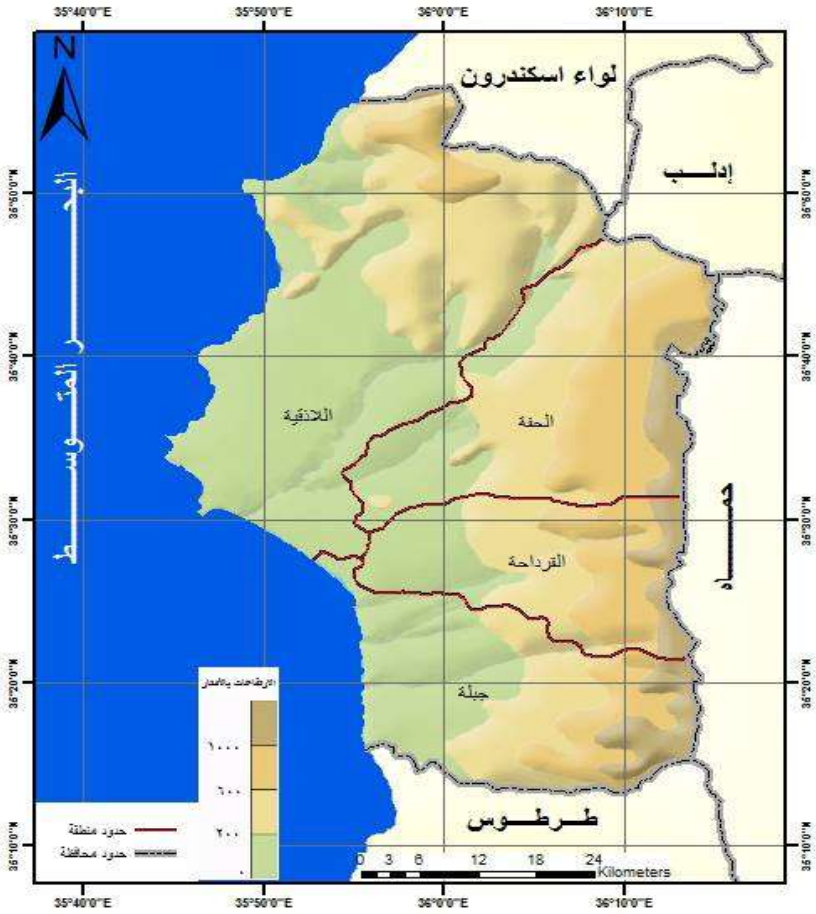

المصور رقم (1) يبين محافظة اللاذقية وتقسيماتها الادارية.

المصدر: من إعداد الباحثة .

أهمية البحث وأهدافه :

يعد قطاع الزارعة في سورية أولوية استراتيجية في الاقتصاد الوطني، فهو الركيزة الأهم للاقتصاد الأساسي الإنتاجي، وأحد الأسس الرئيسة المطلوبة لتحقيق سياسة تنموية متوازنة، ولكن بعد عام 2011 م واجه القطاع الزراعي تحديات وعراقيل كبيرة تشكل بمجموعها عوائق تسببت في تراجع وانعدام الزراعة في بعض المناطق من سورية، لذلك فإن دراسة النشاط الزراعي في محافظة اللاذقية يعد موضوعاً مهماً لتسليط الضوء على واقع النشاط الزراعي في المحافظة وتبيان مدى مساهمته في تأمين الغذاء اللازم، وإظهار دوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في سورية ولاسيما في ظل الأزمة التي تمر بها ولمواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية وسياسة الحظر الاقتصادي التي تتعرض لها. ويسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1-التعرف على أهم العوامل المؤثرة في النشاط الزراعي في محافظة اللاذقية.

2- إظهار واقع الزراعة والإنتاج الزراعي والرعوي وتباينات في المحافظة .

3- الوقوف على أهم المشكلات والمعوقات التي يعاني منها النشاط الزراعي وإيجاد الحلول المناسبة لها .

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث على شكل التساؤل الرئيس الآتي:

في الوقت الذي يعد فيه القطاع الزراعي المكون الإنتاجي الرئيس والعنصر الأساس في تحقيق الأمن الغذائي ، وفي ظل الأزمة التي تشهدها سورية وتراجع وانعدام الزراعة في بعض المناطق السورية، لم نجد الاهتمام اللازم لرصد المشكلات الزراعية ومحاولة النهوض بالإنتاج والإنتاجية الزراعية، فماهي الآليات والسبل الكفيلة للاستفادة من الإمكانات والمقومات الزراعية المتوفرة في محافظة اللاذقية بما يساهم في جعل هذا القطاع يؤدي دوره الكامل في دعم الأمن الغذائي وتغطية الاحتياجات الغذائية اللازمة في سورية.

وبناءً على التساؤل الرئيس يمكن طرح الأسئلة الآتية:

1- ما هو واقع الانتاج الزراعي في محافظة اللاذقية .

2- هل تتوافق كميات الانتاج الزراعي في المحافظة مع الامكانات والمقومات المتوفرة فيها.

3- هل يؤدي القطاع الزراعي في المحافظة دوره الكامل في دعم الأمن الغذائي في سورية .

4- هل توجد معوقات تحول دون زيادة النشاط الزراعي في المحافظة، وهل يمكن التغلب على هذه المعوقات؟

منهجية البحث :

استخدم في البحث المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف واقع ومقومات الزراعة في محافظة اللاذقية وتحليلها وتفسيرها، ودراسة المشكلات التي تواجه النشاط الزراعي في المحافظة، ووضع الاقتراحات المناسبة للحد من آثارها الجانبية، كما تم استخدام المنهج الاستقرائي والاستنتاجي لاستقراء واقع القطاع الزراعي ومحالة التنبؤ بآفاقه المستقبيلة، بالإضافة لاستخدام الأسلوب الكارتوغرافي حيث تم وضع الخرائط لمنطقة الدراسة وللمناطق المناسبة للزراعة فيها .

الحدود الزمانية والمكانية للبحث: تتمثل الحدود المكانية للبحث بمحافظة اللاذقية، وتمتد الحدود الزمانية للبحث ما بين عامي 2005 – 2014م .

النتائج والمناقشة:

1-العوامل المؤثرة في الزراعة والنشاط الزراعي في محافظة اللاذقية :

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية في محافظة اللاذقية، لما يتوفر له من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله ليكون القطاع الرائد في المحافظة وهذه المقومات تتمثل في الآتي :

أولاً : العوامل الطبيعية :

1- الموقع : يعد الموقع من أهم العوامل المؤثرة في الانتاج الزراعي، حيث تتحدد انواع المحاصيل تبعا لبعد منطقة الزراعة أو قربها من العواصم والمدن الكبرى، تقع محافظة اللاذقية في الجزء الشمالي الغربي من سورية ، بين درجتي عرض(35,31 – 35,26)شمالاً ، وخطي طول (35-36) شرق غرينتش ، بمساحة تصل إلى 2296.89 كم2 أي ما يشكل نحو 0.08% من مساحة سورية . يحدها من الشمال لواء اسكندرونة ومن الجنوب محافظة طرطوس ومن الشرق محافظتي إدلب وحماه، تبعد عن العاصمة دمشق نحو 385 كم، ويمثل هذا الموقع دوراً مهما في تطوير القطاع الزراعي في المحافظة. يبين المصور رقم (2) موقع محافظة اللاذقية بالنسبة لسورية.

2- **المناخ** : تعد الزراعة من أهم الأنشطة الاقتصادية وأكثرها اعتماداً وتأثراً بالظروف المناخية (حليمة،2013م، ص193)، ونظراً لموقع محافظة اللاذقية على درجات العرض (35,31 – 35,26) شمالاً فإنها تدخل ضمن المناخ المتوسطي ولهذا تتميز منطقة الدراسة بمناخها المعتدل الماطر شتاءً والجاف والحار صيفاً. وسنعتمد في دراستنا للعناصر المناخية على بيانات محطة مينة البيضة للأرصاد الجوية وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي /2001-2010 م / .

1-2-الحرارة : تتصف اللاذقية باعتدال درجة الحرارة وانخفاض المدى الحراري اليومي والسنوي وهذا عائد لتأثير البحر المتوسط ، وتتميز بوجود فصلين طويلين هما الصيف والشتاء ومن دراسة البيانات المناخية المتعلقة بالحرارة في منطقة اللاذقية ومن الجدول رقم (1) يتبين لنا الآتي:

- إن حرارة الهواء الوسطية السنوية المقدرة على هذه المدة الزمنية تبلغ 20.0 درجة مئوية وتتغير في بعض السنين ما بين 19.6 و20.6 .
- إن الأشهر الأكثر برودة هي كانون الثاني وشباط حيث تتراوح الحرارة الوسطية الشهرية بين 12.1 و 13.1 ،أما الأشهر الأكثر دفئا هي تموز وآب حيث تتراوح الحرارة الوسطية بين 27.1 و28.8 .
- إن وسطي الحرارة الأعظمية يتراوح بين 15.8 في كانون الثاني و 30.5 في آب ، بينما وسطي الحرارة الشهرية الدنيا يتراوح ما بين 8.6 في كانون الثاني و 25.0 في آب .
- أما الحرارة العظمى المطلقة فقد بلغت 31.7 في آب بينما الحرارة الدنيا المطلقة -6.5 في كانون الثاني .
- مقدار الوسطي السنوي لتبدل الحرارة اليومي يبلغ 8.4 درجة ، بينما المقدار الأعظمي يبلغ 9.8 درجة و الأصغري 7.0 درجة .
- تتراوح ساعات السطوع الشمسي بين 2700 – 3500 ساعة سنوياً .

المصور رقم (2) يبين موقع منطقة الدراسة بالنسبة للجمهورية العربية السورية .

المصدر: مديرية الاستشعار عن بعد، اللاذقية.

الجدول رقم (1) يبين متوسطات الحرارة الجافة

العام	الشهر	متوسطات الحرارة الجافة مْ
2010 – 2001	كانون الثاني	12.16
2010 – 2001	شباط	13.11
2010 – 2001	آذار	15.70
2010 – 2001	نيسان	18.13
2010 – 2001	إيار	21.29
2010 – 2001	حزيران	33.79
2010 – 2001	تموز	27.18
2010 – 2001	آب	30.56
2010 – 2001	أيلول	25.97
2010 – 2001	تشرين الأول	22.57
2010 – 2001	تشرين الثاني	17.90
2010 – 2001	كانون الأول	13.48

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المناخية المأخوذة من محطة الأرصاد الجوية.

2-2- الرياح :

تتأثر منطقة الدراسة صيفاً بالرياح الغربية والجنوبية الغربية والجنوبية بسبب وقوع البلاد تحت تأثير المنخفض الجوي الذي يأتيها من الجنوب الشرقي على شكل امتداد للمنطقة المنخفضة المتمركزة في المحيط الهندي والخليج العربي وقد يصل هذا المنخفض حتى شرقي البحر المتوسط وجزيرة قبرص أيضاً وقد تتفق هذه الرياح أو تتعارض مع نسيم البر والبحر مما يزيد أو يقلل من شدتها، وتلعب الرياح المحلية في فصل الصيف دوراً كبيراً في التأثير بمناخ المنطقة فتسيطر ظاهرة نسيم البر والبحر عليها إذ يهب نسيم البحر على اليابسة مساءً بعد شروق الشمس ويستمر حتى غروبها ، بينما يبدأ تأثير نسيم البر ليلاً .

أما في فصل الشتاء يتمركز الضغط السيبيري المرتفع شمال وشمال شرق سورية والضغوط المرتفعة في غرب إفريقيا في نطاق ضغط آزور المرتفع لذلك تصبح ميداناً لهبوب رياح تتنازعها المؤثرات الناجمة عن سيطرة أحد هذين العنصرين فإذا وقعت تحت تأثير المنخفضات الجوية هبت عليها رياح ذات محصلة غربية وجنوبية غربية تترافق مع رياح شمالية أو جنوبية ، أما إذا خضعت لتأثير المرتفعات الجوية المتشكلة في شمال غربي إفريقيا والتي قد تصل إلى وسط وشرقي حوض البحر المتوسط فإن محصلة الرياح الشمالية الغربية الباردة تكون هي الطاغية عليها (عبد السلام، 2003م،ص146). أما رياح الربيع والخريف فهي ذات صفات واتجاهات انتقالية بين رياح الفصلين الأساسيين الصيف والشتاء وتظل المحصلة الغربية بارزة الأثر، إضافة إلى تميز فصل الربيع بهبوب رياح الخماسين القادمة من الجنوب الشرقي والشرق.

3-2- الرطوبة النسبية والأمطار :تتميز منطقة الدراسة بارتفاع معدلات الرطوبة النسبية للهواء التي تصل في فصل الصيف إلى 80 % ولا تنخفض عن 60 % حتى في حالات هبوب الرياح الشرقية الجافة التي تحدث في فصلي الشتاء والخريف .إن الوسطي السنوي للرطوبة النسبية يبلغ 66.6% مع تبدل شهري يتراوح بين 61.1% إلى 75.3%. وفي الفصول الباردة من السنة من تشرين الأول وحتى آذار يتراوح الوسطي الشهري للرطوبة بين 61.1 – 65.1% ، بينما يتراوح في الفصول الدافئة ، من نيسان وحتى أيلول بين 64.7 – 75.3 % . إن التبدل اليومي للرطوبة النسبية يبلغ قيمة عظمى في الساعة صفر وقيمة صغرى في الساعة 12.00 ، وبالمتوسط هناك / 23 / يوماً في السنة تبلغ فيها الرطوبة النسبية 10% أو أقل . أما بالنسبة للأمطار فإنه من تحليل البيانات المناخية يتبين لنا الآتي :

1-إن الوسطي السنوي للهطول المطري وخلال فترة الدراسة يبلغ / 691 / مم، ويحدث هذا الهطول المطري غالباً بين تشرين الأول وآذار (86% من المعدل السنوي) وذلك بشكل أمطار أو ثلوج في الحالات الاستثنائية وتكون هذه الأمطار مصحوبة بعواصف رعدية، وبصورة وسطية يوجد 87 يوماً ممطراً في السنة .

2-الشهر الأكثر مطراً هو كانون الأول حيث بلغ متوسط الهطول المطري خلال فترة الدراسة 150.0مم.

3- إن الهطول المطري يمكن أن يتغير من سنة إلى أخرى بحدود كبيرة على الرغم من أن الهطول السنوي يتراوح بصورة رئيسية بين700 – 850 مم .

4-تتميز منطقة الدراسة بطقسٍ مشمسٍ صافٍ يسود معظم أيام السنة ، وقد لوحظ حدوث عواصف رعدية مع عواصف مطرية متكررة خلال الأشهر الباردة .

5-البَرَد يحدث بصورة نادرة ، أما الثلج فهو نادر أيضاً ويحدث عند تأثر المنطقة بالمنخفضات القطبية الباردة، أما الضباب فهو نادر جداً ، ونادراً ما تُسجل العواصف الغبارية ، والرؤية تزيد عن 15 كم .

الجدول رقم (2) يبين متوسطات الهطول المطري ومتوسطات الرطوبة النسبية .

العام	الشهر	متوسطات الهطول المطري مم	متوسطات الرطوبة النسبية٪
2001 - 2010	كانون الثاني	136.8	65.12
2001 - 2010	شباط	126.6	62.45
2001 - 2010	آذار	55.5	61.11
2001 - 2010	نيسان	35.7	64.76
2001 - 2010	إيار	8.3	70.4
2001 - 2010	حزيران	8.0	72.78
2001 - 2010	تموز	2.5	75.33
2001 - 2010	آب	3.1	73.67
2001 - 2010	أيلول	24.9	66.93
2001 - 2010	تشرين الأول	57.5	62.36
2001 - 2010	تشرين الثاني	82.1	59.65
2001 - 2010	كانون الأول	150.0	65.12

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المناخية المأخوذة من محطة الأرصاد الجوية.

3- التربة : تأتي التربة في المرتبة الثانية بعد المناخ من حيث أهميتها للزراعة، ولكل تربة خصائصها الطبيعية والكيميائية والعضوية التي تؤثر بشكل أو بآخر في الانتاج الزراعي، وهناك علاقة متبادلة ووثيقة بين التربة والنبات حيث تختلف زراعة المحاصيل بين تربة وأخرى(صافيتا، 1992م،ص43). إن التربة في محافظة اللاذقية هي حجر الأساس في تنوُع الانتاج الزراعي ونظراً لوفرة مياه الهطول على أراضي المحافظة فإن كافة الترب صالحة للزراعة باستثناء المناطق التي تتكشف فيها الصخور الصلبة(عبد السلام، 2004م،ص375)، حيث تنتشر في محافظة اللاذقية التربة المتوسطية الحمراء المميزة لمناخ البحر المتوسط تتخللها بعض الترب اللحقية على جوانب الأودية والأنهار ،ويمكن تقسيم ترب المحافظة إلى:

- ترب السهل الساحلي : تنتشر في سهول جبلة واللاذقية، حيث تظهر التربة المتوسطية الحمراء على التشكلات البحرية الكلسية بجوار الشاطئ وتمتاز هذه الترب بخصوبتها العالية، بينما تنتشر التربة الطينية السوداء في القسم الجنوبي من سهل جبلة وهي تربة ثقيلة ويزيد عمقها على 50سم(موصللي،1999م،ص48) و من ترب السهل الساحلي أيضاً التربة الطمية النهرية وتتركز في السهول الفيضية للمجاري المائية الساحلية وهي من الترب العالية الخصوبة التي يزيد عمقها عن 100 سم(عبد السلام، 2004م،ص380).

- ترب المرتفعات الجبلية ومنحدراتها : الترب الجبلية هي أقل الترب خصوبة في محافظة اللاذقية وبشكل عام تختلف سماكة التربة من موضع لآخر تبعاً لحجم الشكل التضاريسي. أما ترب المنحدرات فهي تجف بسرعة بسبب الصرف الناجم عن الميل ونفاذية حبيباتها الشديد، وتسود في ترب البسيط الصخور الاندفاعية وتشغل أكثر من 60% فيها وهي خالية من الكلس وغنية بالدبال (عبد السلام،2004م،ص382)

ترب الهضاب(عين البيضة، البهلولية، الباير) : هي ترب فقيرة تعتمد على مياه الأمطار أو على مياه الينابيع الصغيرة الموجودة في المنطقة.

4- الموارد المائية: تعد من العوامل الطبيعية الهامة التي تتحكم في الإنتاج الزراعي حيث تؤثر المياه المتوفرة للري على مساحة الأراضي المزرعة وعلى التركيب المحصولي ومعدل الانتاج الزراعي والحيواني(هارون، 2000م،ص103).

أ-مياه الأمطار : تقع محافظة اللاذقية هيدرولوجياً ضمن حوض الساحل، وتعد الهطولات المطرية المصدر الرئيس للمياه السطحية فيها، حيث تهطل الأمطار في محافظة اللاذقية شتاءً وتتفاوت كميات الأمطار حسب المناطق وتكون غزيرة نسبياً في الساحل والمرتفعات وتقل كلما اتجهنا باتجاه الداخل.

ب- المياه السطحية : تتمثل المياه السطحية بعدد من الأنهار والمسايل والينابيع سواء الدائمة منها أو الموسمية، وتمتلك محافظة اللاذقية نحو 14 نبعاً و 15 مسيلاً و 14 نهراً وقد شيد عليها العديد من السدود وصل عددها نحو 14 سداً تبلغ طاقتها التخزينية نحو332.88 مليون م3 .

الجدول رقم (3) يبين أهم السدود الموجدة في محافظة اللاذقية.

اسم السد	الطاقة التخزينية مليون/ م3	مساحة الحوض ألف/م3	سنة الانجاز
16 تشرين	210	11200	1985
الثورة	79.880	3650	1995
بللوران	15.500	1125	1978
الحويز	1.200	950	1986
صلاح الدين	10	900	1986
بيت ريحان	7.5	700	1989
خربة الجوزية	1.5	233	1969
كفر دبيل	1	178	1982
القنجرة	0.7	-	1979
كرسانا	0.37	-	1968
الجوزية	0.3	-	1967
بيت القصير	0.3	-	1969
الحفة	2.5	-	1975
بحمرا	2.130	205	1992

المصدر: وزارة الري، المديرية العامة للموارد المائية محافظة اللاذقية.

ج- المياه الجوفية: تمتاز المياه الجوفية بأن لها أهمية كبيرة في منطقة الدراسة لكونها من المصادر الرئيسة للمياه التي يمكن الاعتماد عليها في تلبية متطلبات التنمية الزراعية، وتختلف المياه الجوفية من حيث النوعية والكمية من مكان لآخر، وبشكل عام ارتفع عدد الآبار المنشأة لاستثمار المياه الجوفية في المحافظة من 7915 بئر في عام

2005م إلى نحو 14144 بئر عام 2014م، كما ارتفعت المساحات المروية بالآبار من 4155 هكتار عام 2005م إلى نحو 6755 هكتار عام 2014م.

5- مظاهر السطح: لتضاريس سطح الأرض أثر كبير في الإنتاج الزراعي سواء من حيث الانخفاض والارتفاع عن سطح البحر أو من حيث درجة الانحدار ومدى مواجهة السطح للشمس والرياح والمطر (هارون ،2000م ، ص105). تتميز تضاريس محافظة اللاذقية بالتدرج من ساحل البحر المتوسط إلى ارتفاعات قد تصل إلى نحو 1728م، وينطبق اتجاه الساحل في خطوطه الكبرى مع خطوط الطول التي قد يحيد عنها شرقا أو غرباً ليشكل عدداً من الرؤوس و الخلجان(عبد السلام، 1982م،ص86) ، يليه سهل ساحلي خفيف التموج يمتاز بتضاريس قليلة الارتفاع عن سطح البحر (5 – 20م)،و يبدأ هذا السهل على شكل شريط ضيق على بعد 12 كم إلى الشمال من مدينة اللاذقية ويمتد إلى ما يقرب من 20 كم قرب اللاذقية ويصبح سهلاً متسعاً في جنوبها عند دلتا نهر الكبير الجنوبي، حيث يساير هذا الشريط من الشرق نهايات الجبال الساحليةومن الغرب يساير الشاطئ، يلي هذا السهل من جهة الغرب سلسلة جبال اللاذقية التي تشكل ذراها الحافة الشرقية لمحافظة اللاذقية وتطل منها على أراضي محافظتي حماه وإدلب، وتعد قمة النبي متى أعلى ذرى هذه الجبال ويصل ارتفاعها نحو 1562م، وتبعد هذه الجبال عن خط الساحل نحو 30كم ويقدر ميل منحدراتها نحوه غرباً ب 4% إي ما يعادل درجتين فقط .

ثانياً: العوامل البشرية : لا تقل العوامل البشرية تأثيراً في الانتاج الزراعي عن العوامل الطبيعية وتتصف هذه العوامل بسرعة تغيرها لذلك يتغير أثرها في الزراعة والانتاج الزراعي وتتميز هذه العوامل بتعقيدها وكثرة تداخلها مع بعضها بعضاً، لهذا يصعب تصنيفها وتحليلها كما يصعب التحقق من مدى صحتها وثبات تأثيرها عما هو عليه بالنسبة للعوامل الطبيعية(صافيتا، 1992م،49) فمدى توفر اليد العاملة ونوعيتها ومستواها له أثر كبير في الانتاج الزراعي كما تلعب العوامل الاقتصادية كرأس المال و مستوى التقدم العلمي والتكنلوجي ومدى توفر وسائل النقل والمواصلات وتوفر الأسواق دوراً كبيراً في زيادة أو نقصان الإنتاجية الزراعية، كما تساهم الخطط والسياسات الحكومية بشكل كبير في هذا المجال.

1-**النقل والتسويق:** حيث يوجد في محافظة اللاذقية شبكة من الطرق البرية تربط مركز المحافظة مع الحدود الادارية لعدد من المحافظات ومنها طرطوس وحماة وإدلب كما تربطها بمعابر حدودية دولية، إضافة الى مجموعة من الطرق الداخلية والفرعية(المصور رقم 3).

2- **رأس المال والتقدم العلمي والتكنولوجي** : إن توفر رأس المال يساعد بشكل كبير في زيادة الانتاجية الزراعية من خلال توظيفه في شراء الآلات الحديثة و التقنيات المتطورة التي تسهم بشكل مباشر في زيادة الانتاجية. من أهم خصائص رأس المال في محافظة اللاذقية هو ضعف المكننة حيث لاتزال الاساليب السائدة فيها كما هو الحال في كل المحافظات السورية أساليب تقليدية ذات إنتاجية منخفضة نسبياً ، فالمكننة الزراعية التي تساعد على توفير الوقت والجهد والتي تسهم في توسيع الرقع الزراعية وفي رفع إنتاجية العمل لا تزال محدودة وهذا مايبدو جلياً من خلال الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4) يبن تطور عدد الآليات الزراعية في المحافظة.

البيان	جرارات	محاريث حديثة	الدراسات الثابتة	الحصادات	المضخات	المرشات	
						باليد	بالمحركات
2005	4282	3601	39	23	11344	4916	6555
2014	4741	3980	75	-	11447	5797	5658
الزيادة أوالنقصان	459	379	36	-23	103	881	-897

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الاحصائية الزراعية للأعوام 2005-2014م .

يتضح من الجدول السابق أن الآليات الزراعية المستخدمة للزراعة قد زادت بنسبة قليلة بين عامي 2005 و 2014م، ما عدى الحصادات حيث تم الاستغناء عنها لتناقص زراعة الحبوب، كما تناقصت المرشات ذات المحرك بمقدار 897، وعموماً فإن الآليات الزراعية في المحافظة لا ترقى إلى المستوى المطلوب من حيث العدد والنوعية. 3- **الخطط والسياسات الحكومية :** بالنسبة للخطط الحكومية والدعم الحكومي للقطاع الزراعي نجد أن القطاع العام وعلى وجه الخصوص وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي يقدم القسم الأكبر من الخدمات للقطاع مثل البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي والتدريب والتعليم والرعاية البيطرية ووقاية المزروعات، كما تضم الخدمات الزراعية مشاريع التنمية الزراعية والريفية التي تقوم وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتنفيذها مثل إنشاء الطرق الزراعية واستصلاح أراضي الفلاحين وتمول تلك المشاريع بشكل جزئي من قبل القطاع العام مثل الطرق الزراعية بينما يمول الجزء الآخر من قبل مالكي الأراضي الذين يحصلون على القروض طويلة الأجل من المصرف الزراعي التعاوني وذلك لتطوير الأراضي وزراعة الأشجار، كما يقوم الاتحاد العام للفلاحين بتقديم بعض الخدمات للجمعيات التعاونية كمساعدتها في تأمين مستلزمات الإنتاج والقروض وتسويق بعض المنتجات، أما الغرف الزراعية فتقدم الخدمات لأعضائها وهم بشكل رئيس من المزارعين في القطاع الخاص وغيرهم من العاملين في القطاع الزراعي ، وبشكل عام تهدف الخطط الحكومية طويلة المدى في قطاع الزراعة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الرئيسة والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية الزراعية وتحسين إنتاجيتها وتحقيق المساواة في توزيع الدخل والحد من الهجرة من الريف إلى المدينة وتوفير فرص العمل لليد العاملة الزراعية وزيادة الصادرات الزراعية وتشجيع الاستثمار كأداة رئيسة لتحقيق التنمية (المركز الوطني للسياسات الزراعية،2002م،ص96).

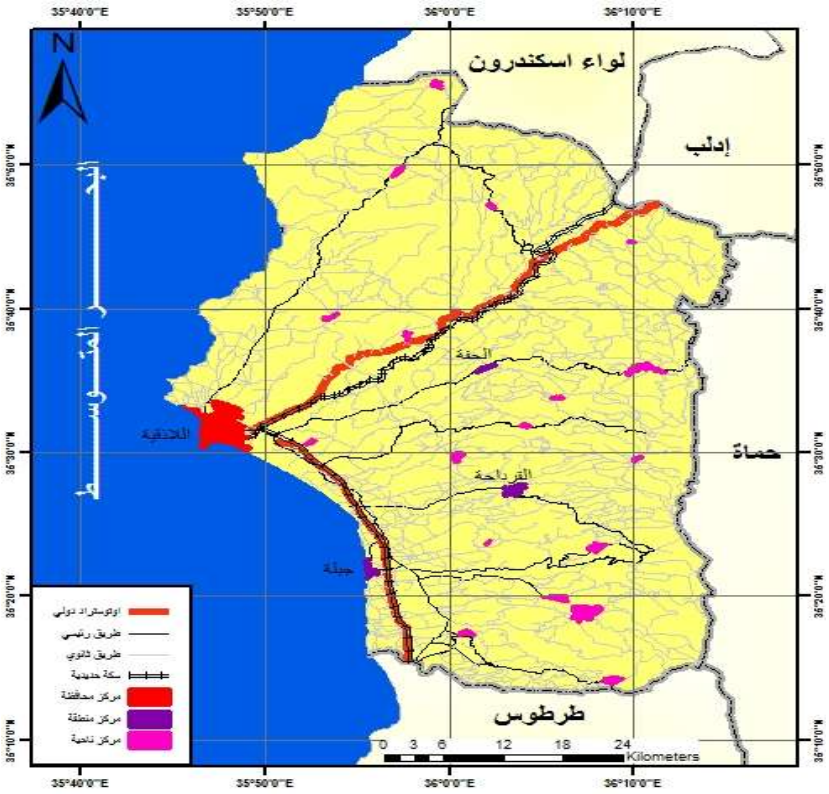

المصور رقم (3) يبين الطرق البرية في محافظة اللاذقية

المصدر: من إعداد الباحثة.

2- المساحات الزراعية في محافظة اللاذقية : تقع محافظة اللاذقية بالكامل في منطقة الاستقرار الزراعي الأولى، وتبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة في المحافظة نحو 108585 هكتار، إي ما يشكل 47,3% من مساحة المحافظة، مقابل 34425 هكتار غير قابلة للزراعة إي ما يقارب 15% من مساحة المحافظة وذلك في عام 2014 م، وتقسم الأراضي الزراعية كما هو موضح في الجدول رقم (5)

الجدول رقم(5) يبين توزع الأراضي الزراعية في محافظة اللاذقية.

البيان	2005	2014	الزيادة أو النقصان	نسبتها من مساحة المحافظة%	
				2005	2014
قابلة للزراعة	103309	108585	5276	47.3	47.3
أراضي مستثمر	94110	103694	9584	45.1	45.0
مزروعة فعلاً	91154	98995	7841	43.1	43.1
أراضي مروية	29985	38384	8399	16.7	16.6
أراضي بعلية	61169	59767	-1402	26.0	26.5
السبات	2956	5543	2587	2.4	1.9
أراضي غير مستثمرة	9199	4981	-4218	2.2	2.3
غير قابلة للزراعة	39201	34425	-4776	15.0	15.0

مروج ومراعي	1922	1422	-500	0.8	0.6
حراج	85257	85257	0	37.1	37.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الاحصائية الزراعية للأعوام الممتدة بين عامي 2005-2014م.

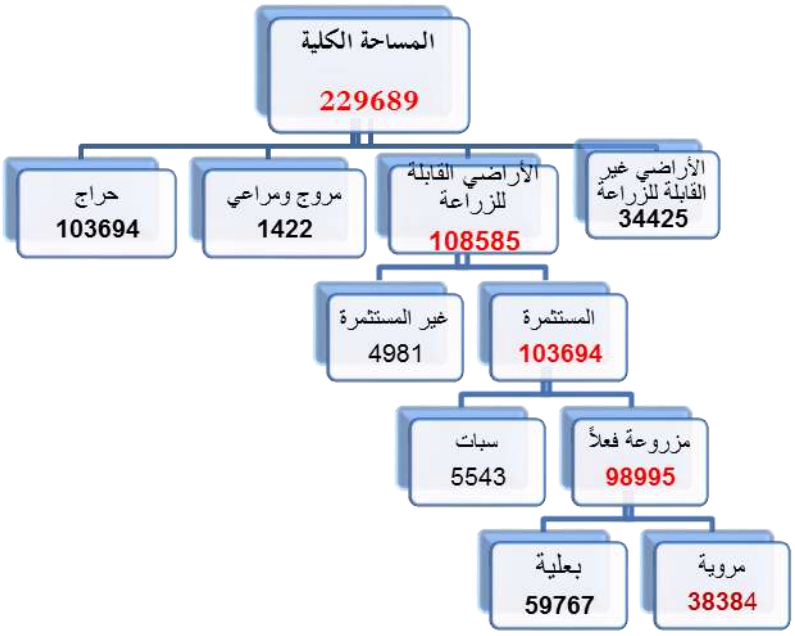

الشكل البياني رقم (1) يبين توزع مساحات الأراضي في محافظة اللاذقية .

ومن الجدول رقم(5) والشكلين البيانيين رقم(1) و (2) نستنتج الآتي :

- سجل تطور الأراضي المزروعة فعلاً في المحافظة نمواً متواضعاً نسبياً خلال سنوات الدراسة، إذ زادت رقعة الأراضي المزروعة فعلاً بمقدار 7841 هكتار، وارتفعت نسبة الأراضي المزروعة فعلاً إلى إجمالي مساحة المحافظة من39,7 % عام 2005 م إلى 43,1 % في عام 2014 م .
- تناقصت مساحة الأراضي غير القابلة للزراعة بمقدار 4776 هكتار، بينما زادت بالمقابل الأراضي القابلة للزراعة بمقدار 5276 هكتار .
- الزراعة في محافظة اللاذقية زراعة بعلية بمعظمها إذ تتوزع الأراضي المزروعة في المحافظة بين ما يقارب ثلثي المساحة للأراضي البعلية وثلث المساحة للزراعة المروية .
- زادت مساحة الأراضي المروية 8399 هكتار ، وارتفعت نسبتها إلى إجمالي المساحة المزروعة 32,9 %عام 2005م إلى 38,6 % عام 2014 م.
- تناقصت مساحة الأراضي البعلية والتي تعتمد على الأمطار بمقدار 1402 هكتار ، وتراجعت نسبتها إلى إجمالي المساحة المزروعة من 67,1% عام 2005 م إلى 61,7% عام 20014 م ، وهو اتجاه إيجابي ولكن ليس بالقدر المطلوب إذ يتعين استخدام الوسائل الممكنة لإنقاص هذه النسبة وزيادة نسبة الأراضي المروية ، إذ أن الزراعة المروية تتميز بقدرتها على استيعاب عمالة أكثر والاستفادة من عدد من المتغيرات الانتاجية والتحكم بها، بالإضافة إلى

ثبات الانتاج واستقراره وارتفاع الانتاجية، على عكس الزراعة المطرية التي تعجز عن التحكم بعوامل الانتاجية ، وتتصف بضعف وعدم استقرار الانتاج وانخفاض الكثافة المحصولية .

تناقصت مساحة المروج والمراعي الطبيعية نحو 500 هكتار وتراجعت نسبتها من إجمالي مساحة المحافظة من 8,0% إلى نحو0,6%وهذا ما انعكس مباشرة على الثروة الحيوانية فيها .

الجدول رقم(6) يبين توزع الأراضي المزروعة فعلاً حسب نوع المحصول.

البيان	2005	2014	الزيادة أو النقصان	نسبتها إلى مجموع المساحة المزروعة	
				2005	2014
المحاصيل والخضار الشتوية	10366	4120	-6246	11.4	4.2
المحاصيل والخضر الصيفية	9353	4787	-4566	10.3	4.8
الأشجار المثمرة	71492	91364	19872	78.4	92.3
الزراعة المحمية	369	479	110	0.4	0.5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية الزراعية.

الشكل رقم (2) يبين توزع الأراضي المزروعة فعلاً حسب نوع المحصول.

و يتضح من الجدول رقم (6) :

تناقصت مساحة الأراضي المزروعة خضار ومحاصيل شتوية بمقدار 6246 هكتار ، وتناقصت نسبتها من إجمالي المساحة المزروعة من 11,4% في عام 2005م إلى 4,2% في عام 2014م .

تناقصت مساحة الأراضي المزروعة خضار ومحاصيل صيفية بمقدار 4566 هكتار، وتناقصت نسبتها من إجمالي المساحة المزروعة من 10,3% في عام 2005م إلى 4,8% في عام 2014م .

إن السبب الأساسي لتناقص مساحة الخضار والمحاصيل يعود بالدرجة الأولى إلى الاتجاه نحو زراعة الأشجار المثمرة التي أصبحت تشغل المساحة الأكبر وتشكل ما يقارب 92.3 % من إجمالي المساحة المزروعة فعلاً في عام 2014 م.

تزايدت مساحة الزراعات المحمية بمقدار 110هكتار، وارتفعت نسبتها من 0,4% إلى 0,5% في عام 2014م .

3- الإنتاج الزراعي في محافظة اللاذقية :

3-1- الانتاج النباتي : يزيد عدد المحاصيل الزراعية في المحافظة على 65 نوعاً ، لكن المهم منها لا يزيد على 33 نوعاً، في طليعتها الأشجار المثمرة كالزيتون والحمضيات والخضر والحبوب المختلفة وزراعة التبغ والتنباك،

يختلف إنتاج كل نوع من هذه المزروعات من عام لآخر وذلك لأسباب عديدة أهمها تغير المساحات المخصصة لكل منها، وارتباط إنتاج الكثير منها بالظروف المناخية.

الجدول رقم (7) يبين الإنتاج النباتي في محافظة اللاذقية(ألف طن) .

البيان	المحاصيل والخضر الشتوية	المحاصيل والخضر الصيفية	الأشجار المثمرة	المجموع	الإنتاج الكلي (سورية)	نسبة المحافظة من المجموع%
2005	33	64	980	1078	11222	9.6
2006	33	66	805	904	16082	5.6
2007	26	77	902	1005	14218	7.1
2008	21	76	1174	1271	11402	11.1
2009	23	61	1069	1153	13964	8.3
2010	18	63	1150	1231	13129	9.4
2011	14	59	1189	1262	15203	8.3
2012	16	58	976	1050	13050	8.0
2013	15	68	1147	1231	10298	11.9
2014	16	74	1420	1510	10099	15.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية الزراعية للفترة الممتدة بين عامي 2005-2014م.

الشكل البياني رقم (3) يبين تطور الانتاج النباتي في محافظة اللاذقية 2005- 2014م.

ومن الجدول رقم (7) والشكل البياني رقم (3) يتضح الآتي :

تتغير كميات الانتاج النباتي من عام لآخر تبعاً للظروف المناخية، وقد ارتفع الانتاج من 1078 ألف طن في عام 2005م إلى 1510 ألف طن في عام 2014 م.

تراجع الإنتاج النباتي في عامي 2006 م و 2007 م و 2012 م والسبب الأساسي تراجع إنتاج الأشجار المثمرة في تلك الأعوام.

تختلف نسبة مساهمة الانتاج النباتي في المحافظة إلى إجمالي الانتاج في سورية من عام لآخر، وتتراوح ما بين 5.6% في عام 2006م و 15% في عام 2014م .

تراجع انتاج المحاصيل والخضر الشتوية المعتمدة على الأمطار في السنوات الأخيرة والسبب هو تناقص كميات الأمطار الهاطلة في تلك الأعوام، وبالمقابل حافظت المحاصيل والخضر الصيفية المعتمدة على الري على إنتاج مستقر خلال سنوات الدراسة .

الجدول رقم (8) يبين تطور الإنتاجية النباتية خلال سنوات الدراسة .

البيان	الانتاج (طن)	المساحة هـ	الانتاجية طن / هـ
2005	1078	91154	12
2006	904	94112	9.6
2007	1005	95929	10.5
2008	1271	98168	12.9
2009	1153	97244	11.9
2010	1231	97336	12.6
2011	1262	97946	12.9
2012	1050	98995	10.6
2013	1231	98245	12.5
2014	1510	98995	15.3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعات الاحصائية الزراعية للأعوام الممتدة بين عامي 2005-2014م .

2- الانتاج الحيواني : تشكل الثروة الحيوانية الشق الثاني المهم من النشاط الزراعي لذلك يعول عليها بشكل كبير لتحقيق الأمن الغذائي وزيادة الريعية الانتاجية لقطاع الزراعة(سعيد، 2011م،ص568) كما تساهم في تحسين كفاءة الزراعة عندما يتم التكامل بشكل جيد بين الإنتاج الحيواني و النباتي .

الجدول رقم (9) يبين الإنتاج الحيواني في محافظة اللاذقية .

البيان		2005	2014	الزيادة أو النقصان	العدد والإنتاج الكلي في سوريا 20014	النسبة %
الابقار		47642	38380	-9262	1113225	3.4
الاغنام		14848	86751	71903	18018686	0.5
الماعز		5560	13404	7844	2294239	0.6
الداجن		454000	525000	71000	19187000	2.7
إنتاج الحليب	أبقار	68262	48008	-20254	1527993	3.1
	أغنام	501	752	251	684874	0.1

	ماعز	356	52	−304	144371	0.0
	مج	69119	48812	−20307	2357238	2.1
إنتاج اللحم	أبقار	3033	1950	−1083	93621	2.1
	أغنام	115	752	637	163874	0.5
	ماعز	25	52	27	13744	0.4
	مج	3173	2754	−419	271239	1.0
اللحم الأبيض		3313	4400	1087	107519	4.1
البيض		69496	44987	−24509	2466115	1.8
الصوف		18	104	86	20285	0.5
الشعر		6	13	7	1823	0.7
إنتاج الأسماك		2805	1696	−1109	7465	22.7
إنتاج النحل		299	553	254	3072	18.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية الزراعية .

يتضح من الجدول رقم (9) الآتي :

-تشكل أعداد الأبقار في المحافظة ما يقارب 3.4%من العدد الاجمالي للأبقار في سورية، وقد تراجع عددها من رأس 47642 في عام 2005م إلى 38380 رأس في عام 2014م، إي بمقدار9262 رأس، والسبب الرئيس لهذا التراجع يعود إلى كون تربية الأبقار تتم ضمن المنازل كنشاط زراعي إضافي إلى جانب زراعاتهم وبالتالي فإن تحديث المنزل الريفي إلى منزل حضري قلل من فرص ترك أماكن قريبة لتربية الحيوان كما أن إحداث البلديات والمخططات التنظيمية نتج عنه منع تربية الابقار في القرى التي تتبع للبلديات ورافق هذا تراجع في أعداد الأبقار تناقص في كمية الحليب البقري بمقدار 20254 لتر وتناقص في كمية اللحوم بنحو 1083طن.

-ازداد عدد الأغنام في المحافظة بشكل كبير وصل إلى نحو 7193 رأس في عام 2014م و يشكل نحو 5%من القطيع الكلي في سورية وهي نسبة قليلة ذلك أن تربية الأغنام في المحافظة هامشية بحيازات صغيرة، وترافق ذلك بزيادة انتاج حليب الأغنام بمقدار251 لتر وزيادة كمية اللحوم بمقدار 637 طن .

–تزايدت أعداد الماعز بشكل كبير وصل إلى نحو 7844 رأس في عام 2014م، وترافقت هذه الزيادة بزيادة كمية لحم الماعز بمقدار27 طن بينما تناقصت كمية الحليب بمقدار307 لتر.

– تراجع انتاج الدواجن من البيض بمقدار 24509 طن وانتاج الأسماك بمقدار 1109 طن خلال فترة الدراسة، بالمقابل تزايد إنتاج النحل بمقدار 254طن لنفس الفترة .

مشكلات الزراعة :

1 تأثر الخطط الزراعية خلال الأزمة الراهنة بمعوقات التنفيذ التي تعود لأسباب عدة من أهمها فقدان وغلاء المازوت اللازم للري وتشغيل المعدات والآلات الزراعية.

2 تفتت وتبعثر الحيازات الزراعية وتحولها إلى وحدات إنتاج صغيرة لا تناسب الزراعة الاقتصادية.

3 –الظروف المناخية في المنطقة والتي أدت إلى ضعف الهطولات المطرية ونقص المخزون المائي مما استدعى تقنين المياه بشكل كبير وأثر ذلك في الإنتاج الزراعي .

4 -قلة الاستثمارات الزراعية، وقلة المخصصات التمويلية المتاحة للقطاع الزراعي، مما أدى إلى قصور الطاقات الإنتاجية عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة في الطلب على الغذاء.

5 -تخلف الهياكل والأنظمة التسويقية للمنتجات الزراعية والحيوانية وعدم قدرتها على مواجهة الظروف الراهنة التي يعاني منها التسويق الداخلي والخارجي ويتجلى هذا الأمر بشكل اضح في غياب السياسة التسويقية للحمضيات التي يوجد بها فائض يزيد عن 40%.

6 -نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب الفني والزراعي، وغياب الإرشاد الزراعي الفعال، مما يؤثر سلباً على مستوى الإنتاجية.

7 -الاعتماد على الطرق والوسائل الزراعية التقليدية وضعف المكننة بالإضافة إلى أن المعدات الزراعية المستخدمة تعاني مشاكل الصيانة وسوء الاستخدام، مما يساهم في رفع كلفة الإنتاج أوتدني الإنتاجية .

8 -تدني مستوى البحث الزراعي وغياب الربط وضعف العلاقة بين البحث والارشاد الزراعي .

9 -ارتفاع أسعار الأعلاف وضعف الرعاية الصحية والحيوانية والرعاية البيطرية.

10- ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج الزراعي والأسمدة و الأدوية .

11- مشكلة الاستملاك السياحي لبعض الأراضي الزراعية.

12-التعثر في تسويق المنتجات الحيوانية وعدم استقرار أسعارها وتعرض المربين للخسارة وأحيانا للبيع بأسعار أقل من سعر التكلفة بكثير خاصة بالنسبة لمنتجات الدواجن والحليب، هذه الاسباب وغيرها أدت بالمربين إلى تهميش تربية الحيوانات والاعتماد على الاعلاف الجاهزة وبقايا المزروعات وبذلك أدت إلى تطوير الثروة الحيوانية بشكل رأسي أكثر من تطوره أفقيا فصار الاعتماد منصبا على الانواع الجيدة والمحسنة ذات المردود العالي.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

لقد توصل البحث للنتائج الآتية:

1 -يشكل القطاع الزراعي في سورية المرتكز الأساس للبنيان الاقتصادي والمكون الانتاجي الرئيس في المحافظة ويمثل العنصر الأساس في تحقيق الأمن الغذائي فيها وفي سورية ككل لاسيما في ظل الأزمة التي تمر بها سورية .

2 -تتمتع المحافظة بموقع جغرافي نموذجي يتيح لها دعماً ومرونة لتطوير القطاع الزراعي فيها .

3 -إن محافظة اللاذقية وما تتمتع به من تباين في التضاريس ما بين الساحل والسهول الساحلية والمناطق الجبلية وما رافقه من تباين في المناخ والترب أدى إلى وجود مقومات قيام زراعات متنوعة تعود بالمردود الاقتصادي على سكان سورية ككل .

4 -على الرغم من أن الزراعة في المحافظة بعلية في معظمها إلا أنها تعد زراعة مأمونة ذلك أن متوسط الهطل المطري فيها يزيد عن691 مم .

5 -على الرغم من توفر العديد من الموارد المائية السطحية وإقامه العديد من مشاريع الري المختلفة في المحافظة فإن الزيادة في مساحة الأراضي المروية حتى الآن لايزال دون المستوى المطلوب .

6 – تتوافر في محافظة اللاذقية العديد من المقومات البشرية الملائمة للقطاع الزراعي والتي تتضافر مع العوامل الطبيعية مما يؤهله ليكن القطاع الرائد فيها .

7 – تشكل الأراضي القابلة للزراعة ما يقارب نصف مساحة المحافظة ومع ذلك سجل تطور الأراضي المزرعة فعلاً نمواً متواضعا خلال سنوات الدراسة .

8 – يزيد عدد المحاصيل المزرعة في المحافظة على 65 نوع لكن المهم منها لا يزيد على 33 نوع وتأتي زراعة الأشجار المثمرة كالزيتون والحمضيات في طليعتها من حيث المساحة المزرعة والإنتاج.

9 – على الرغم من أهمية الثروة الحيوانية كمصدر لتحقيق الأمن الغذائي إلا أنها لا تلقى الاهتمام الكافي كما أنها تعاني الكثير من المشكلات التي أدت إلى تراجع الإنتاج الحيواني لاسيما ما يخص تربية الأبقار والداجن .

10–يتباين الإنتاج النباتي في المحافظة من عام لآخر تبعاً لعدد كبير من العوامل في مقدمتها المساحة المزرعة والمناخ لكن يمكن القول أن الانتاج النباتي في تزايد مستمر رافقه زيادة في الانتاجية .

11–يعاني القطاع الزراعي في محافظة اللاذقية من العديد من المشكلات والمعوقات منها ما هو كامن وأصيل في القطاع، ومنها ما طرأ عليه في السنوات الأخيرة نتيجة الظروف المختلفة والمتغيرات المحلية والدولية والأزمة التي تمر بها سورية والتي حملت في طياتها الكثير من التحديات التي واجهت القطاع الزراعي مما استدعى العمل على مواجهة هذه التحديات والمشكلات والتعامل معها بالآليات المناسبة .

التوصيات :

في ضوء النتائج التي تم التوصل اليها يُمكن اقتراح الآتي:

1 –وضع سياسات زراعية واضحة تمكن الفلاح من العمل في إطارها باطمئنان وأن تكون تلك السياسة مستقرة ومستمرة على الأقل على المديين القصير والمتوسط.

2 –الاهتمام بالتعليم الفني وتطويره ودعم مؤسساته والاهتمام بإنشاء مراكز التدريب الهادفة لزيادة كفاءة العمالة الزراعية ودعم قدرتها على التعامل مع وسائل الإنتاج التكنولوجية الحديثة وتنظيم برامج ودورات تدريبية لإرشاد الفلاحين.

3 –معالجة موضوع الاستملاك السياحي للشريط الساحلي وضرورة إعادة الأراضي وهي خصبة جداً للعملية الزراعية .

4 –وضع خطة تطبيقية رامية إلى زيادة الرقعة المروية وتحسين سبل الري واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتبني سياسة حكيمة في مجال تقنين مياه الري، فبدون ماء لن تكون هناك زيادة في الإنتاج أو في الإنتاجية.

5 –تعزيز البحث العلمي وتشجيع الاستخدام الواسع للتكنولوجيا وتسهيل توفيرها في مختلف مراحل الإنتاج بغرض مضاعفة الإنتاج للمحاصيل والسلع الزراعية.

6 –في المجال الحيواني ومن أجل تحقيق اكتفاء ذاتي ينبغي إقامة مزارع ومداجن عصرية ووضع سياسات من شأنها ترقية هذه الثروة.

7 –تشجيع الاستثمار في المجال الزراعي وفسح المجال للقطاع الخاص بتوفير المناخ المناسب.

8– توفير المدخلات الزراعية المحسنة من أسمدة ومبيدات في مواعيدها بأسعار مدعمة من قبل الدولة وزيادة المقنن العلفي وإعادة تفعيل القروض الزراعية ومنحها للمزارعين لدعم عملية الانتاج .

9- الاهتمام بالسياسة التسويقية داخلياً وخارجياً، وأخذ التسويق على أنه حلقة مكملة للإنتاج، مع العمل على تقليل تكلفة التسويق، ذلك أن تطوير التسويق للمنتجات الزراعية أصبح ضرورة ملحة خصوصا للأشجار المثمرة التي تمتلك المحافظة فائضًا إنتاجيًا منها، وذلك من خلال توفير الدعم الحكومي لتصريف الفائض من خلال عقد الاتفاقيات التجارية أو إقامة المشاريع المختلفة ، ومن خلال تنشيط القطاع الخاص وتشجيعه لتسويق المنتجات الزراعية وتذليل الصعوبات التي تقف عائقًا أمام ذلك.

10- تجنب الاعتماد على جهة واحدة للاستيراد والتصدير، والعمل على تنويع المناطق الجغرافية أو الدول.

11- التشجيع على زراعة المحاصيل الاستراتيجية التي تضمن الأمن الغذائي.

المراجع:

1 -الحسن، حسين النعيمي قاسم : الحيازات الزراعية، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية، 2005م

2 -الدروبي، رانية: المسألة الزراعية في سورية بين عامي 1970- 1995 واقعها وآثار تطورها، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الأول، 2000م.

3 -حليمة، عبد الكريم : أثر المناخ على إنتاج المحاصيل الزراعية في إقليم الساحل والجبال الساحلية السورية، مجلة جامعة تشرين، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الخامس، 2013م .

4 -سعيد، أحمد إبراهيم: أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعاً طبيعياً بشرياً) ، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث، 2011م.

5 -صافيتا، محمد: جغرافية الزراعة، منشورات جامعة دمشق،1992م.

6 -عبد السلام، عادل: جغرافية سورية الطبيعية، جامعة تشرين، 2004م .

7 -عبد السلام، عادل: جغرافية سورية الإقليمية، الجزء الثاني، منشورات جامعة دمشق، 1982 م .

8 -موصللي، عماد الدين: ربوع محافظة اللاذقية (بين الماضي والحاضر والمستقبل)، وزارة الثقافة، دمشق، 1999م.

9 -موصللي، عماد: جغرافية الترب، منشورات جامعة دمشق، 1996م.

10 - هارون، علي أحمد: جغرافية الزراعة، دار الفكر العربي، 2000م.

11- واقع الغذاء والزراعة في الجمهورية العربية السورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، الفاو، 2002م.

12- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المديرية العامة للزراعة في محافظة اللاذقية.

13- المجموعة الإحصائية الزراعية للأعوام الممتدة بين عامي 2006- 2014م.

14- وزارة الري، المديرية العامة للموارد المائية، محافظة اللاذقية.

15-المديرية العامة للأرصاد الجوية، محطة مينا البيضة، اللاذقية .